مليار ليرة مبيعات عمران بشهر

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد مدير فرع مؤسسة عمران سامي بنكه العدس أن مبيعات الفرع بلغت خلال شهر تشرين الأول الماضي نحو مليار و٢٠٠ مليون ليرة سورية لتسجل أكبر نسبة مبيعات العام الحالي حيث وصلت كميات الإسمنت المبيعة إلى ٥٠ ألف طن على حين استجر الفرع في تلك الفترة ٤٨ ألف طن إسمنت من معامل شركة إسمنت حماة متجاوزاً بذلك المخطط والبالغ ٤٥ ألف طن.

لافتاً إلى أن ارتفاع نسبة المبيعات يعود للإجراءات التي قام بها فرع المؤسسة بهدف تقديم خدماتها للمواطنين من حيث تسهيل الحصول على مادة الإسمنت بموجب البطاقة الشخصية وإيصاله للمواطنين ومن خلال السيارات التابعة لفرع المؤسسة وبأسعار مخفضة إضافة إلى مواصلة العمل في فرع المؤسسة بحماة حتى في يوم عطلة السبت وذلك لتلبية احتياجات المواطنين ومختلف القطاعات من مادة الإسمنت.

وقال: لقد اتخذ فرع المؤسسة إجراءات عديدة لتسهيل تسويق مادة الإسمنت وتأمين جميع احتياجات جهات وشركات القطاع العام من مواد البناء الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على ارتفاع مبيعات فرع المؤسسة.

وإن فرع المؤسسة في حماة يشحن مادة الإسمنت لمحافظات اللاذقية وحلب وطرطوس وحلب وتتفاوت الكميات المشحونة وفقاً لتعاون مكتب الدور وظروف الطرق.

وإن مستودعات الفرع تحوي حالياً رصيداً جيداً من الإسمنت وكمية من قطع الأدوات الصحية التي باع منها خلال شهر تشرين الماضي ٩١٠ قطع صحية إضافة إلى بيع الحديد الصناعي الذي يستخدم في أعمال البناء والإنشاءات وغيرها.

رئيس مجلس محافظة طرطوس:

لا أحد يلومنا إذا قلنا إن الظروف أثرت في أدائنا

طرطوس – محمد حسين

أكد رئيس مجلس محافظة طرطوس المهندس ياسر ديب أننا طالبنا ونطالب بالتخفيف من المركزية وإعطاء صلاحيات أوسع للمجالس المحلية وخاصة مجلس المحافظة ورئيسه وأعضاء المكتب التنفيذي أو حتى على مستوى المديرين المحليين.

جاء ذلك خلال انعقاد الجلسة الأخيرة للمجلس وأشار رئيس المجلس إلى أن هناك بعض التقصير أو الهنات بين هنا وهناك وهذا لا يعني أننا نحمل الحكومة أو المركز مسؤولية هذا التقصير موضحاً وجود العديد من القوانين والبلاغات تحتاج إلى تعديل وإعادة نظر ونحن نتحمل مسؤولياتنا أمام الله والشعب عن كامل أقوالنا وأفعالنا ومن يعمل يخطئ ولا أحد يلومنا إذا قلنا إن الظروف القاهرة أثرت في توجهنا نحو الأولويات وطريقة الأداء.

وطالب الأعضاء خلال اليوم الأول من هذه الدورة بضرورة الإسراع بتشكيل جمعية حماية المستهلك وتشكيل مجلس إدارة وفروع في المناطق من أجل مواجهة التحديات التي يواجهها المستهلك والمنتج التي تتمثل بجشع التجار.

كما تركزت بعض المداخلات على الظلم الكبير الذي لحق بمزارعي الحمضيات وموضوع التعويض عن الأضرار الناجمة عن سوء الأحوال الجوية العام الماضي حيث لم يتم التعويض إلا على ٧٠ مزارعاً من أصل ٩٩٠ مزارعاً متضرراً بينما تم التعويض لكامل المزارعين المتضررين في محافظة اللاذقية وذكر أحد المداخلين موضوع تلاعب في كميات الوقود في محطة وقود اتحاد الفلاحين وفق وثائق موجودة وطالب بتشكيل لجنة لدراسة واقع المحطة.

وطالبت مداخلة بضرورة إعادة النظر بالبلاغ ٩ الناظم لإقامة المنشآت الصناعية في المحافظة ووضع خريطة للتوسع وخاصة بعد انتهاء المدة الزمنية البالغة سنة واحدة فقط.

كما تناولت بعض المداخلات ضرورة رصد الإعانة اللازمة لتنفيذ مشروع الصرف الصحي للحي الغربي لقرية رام ترزة ولمصلحة مديرية النفايات الصلبة لجمع القمامة في بعض محاور مدينة صافيتا وضرورة تقديم معونات إضافية للقطاع الصحي لأن مبلغ ٥ ملايين ليرة لا يتماشى مع متطلبات واحتياجات الواقع الصحي في المحافظة.. ومن غير المعقول أن يقتصر ما قدمه رئيس الوزراء لهذا القطاع إلا هذه المبالغ الضئيلة.

وتمت المطالبة بتأمين اعتماد مالي لبناء جدار استنادي بالقرب من ثانوية الفنون النسوية بصافيتا وآخر بالعمل على تعديل رسوم البلديات وطلب تعديل رسوم البلديات لقيمة الكشوف المستحقة والعمل على رصد الاعتمادات لدفع بدلات الاستملاك في بلدة حمين.

كما تم عرض كتاب وزارة الإدارة المحلية بناء على تقرير الهيئة العامة للرقابة والتفتيش بلفت النظر في حال الجمع بين عضوية المجلس والقيام بأي عمل يتعارض مع دور عضو المجلس.

عمال «الشرق» يتحدون الإرهاب بالعمل خلف آلاتهم

٨٠٠ مليون إنتاج الألبسة الداخلية بمكنات قديمة وبنصف الطاقة

الشلحة: نعاني قلة اليد العاملة وارتفاع التكاليف

محمود الصالح

تقترب مبيعات شركة الشرق للألبسة الداخلية من ٨٠٠ مليون ليرة سورية حتى تاريخ زيارة «الوطن» إلى معمل الشركة الواقع على طريق المطار والذي ما زال ينتج أجود أنواع الألبسة الداخلية على الرغم من كل التهديدات التي تعرض لها، وبالرغم من الأوضاع غير المثالية للعمل في هذا المعمل لأسباب كثيرة منها النقص الكبير في اليد العاملة الخبيرة وقدم الآلات وعدم توافر قطع التبديل وانقطاع الكهرباء وقلة توافر مستلزمات الإنتاج. هذا ما أكده المدير العام للشركة المهندس حسام الشلحة وأضاف: تبلغ الطاقة السنوية للشركة مليوناً وربع المليون دزينة من الألبسة الداخلية من مختلف القياسات والموديلات والأنواع الولادية والنسائية والرجالية، وخلال هذا العام تم بيع ١٤٥ ألف دزينة من الألبسة الداخلية بقيمة ٤٦١ مليون ليرة سورية و٢٨٥ طناً من الأقمشة القطنية بقيمة ٢٧٣ مليون ليرة سورية، وبالتأكيد هذه الكميات أقل من الكمية المخطط لتنفيذها والتي تصل إلى إنتاج ٥١١ ألف دزينة للألبسة الداخلية، وهذا الوضع نتيجة الصعوبات الكبيرة التي تعرضنا لها وعدم توافر الأيدي العاملة حيث لا يزيد عدد الأيدي العاملة على ٤٣٣ عاملاً وعاملة في وقت يفترض أن يكون هناك في الشركة ١٢٠٠ عامل وعاملة وارتفاع قيمة الخيط، وبالرغم من كل ذلك ما زالت الشركة تنتج من دون توقف وحسب الطلب، والطاقة التسويقية البسيطة التي لا تناسب إنتاج الشركة نتيجة عدم وجود صالات بيع مباشر وخاصة في الشركة بشكل يغطي الأسواق في جميع المحافظات بسبب الأوضاع الحالية، والنقص الكبير في الأيدي العاملة والتقدم في السن لأغلب العاملين حيث تنخفض إنتاجيتهم بعد سن الخمسين ولا يتم تعويض الخبرات التي تخرج من الشركة بسبب التقاعد، لأن التعيين لمدة ثلاثة أشهر لا يحقق النتيجة لأن مهنة الحياكة والخياطة والنسيج تحتاج إلى استقرار ولفترة طويلة.

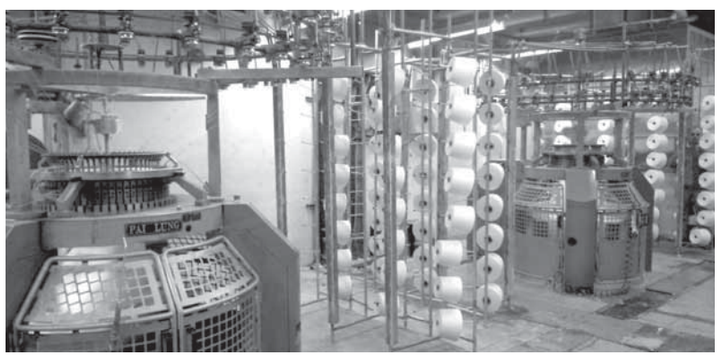

وعن مخزون الشركة أكد الشلحة أن المخزون يتراجع خلال هذا العام وهذا مؤشر جيد والآن لدينا مخزون ٣٠٧ آلاف دزينة ألبسة داخلية و١١٠ أطنان أقمشة، وهناك إمكانية لتطوير عمل الشركة، ولكن هذا يحتاج إلى فتح أسواق للتصريف وتجديد مكنات الحياكة والخياطة وتوفير دماء شابة ذات إنتاجية عالية. وتعتبر أسعار منتجات الشرق منخفضة قياساً إلى أسعار القطاع الخاص بنسبة كبيرة حيث يبلغ سعر قميص شيال رجالي قطن ١٠٠٪ ٣٢٥ ليرة وسعر سروال قصير ٢٣٠ ليرة سورية والنصف كم ٣٨٥ ليرة أما الولادي فـ ١٦٠ ليرة وهناك منتجات متنوعة من أجود أنواع الألبسة الداخلية.

رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات النسيجية عمر الحلو قال: تعتبر شركة الشرق للألبسة الداخلية من الشركات الرائدة في الإنتاج وقبل الأزمة كانت تعمل بطاقتها القصوى واستطاعت أن تنافس كبرى الشركات العالمية في إنتاج الألبسة الداخلية، وبالرغم من كل ما تعرض له عمالنا خلال الأزمة لم يتوقف العمل في الشركة واستمر الإخوة العمال في العمل والتواجد خلف مكناتهم.

رئيس نقابة النسيجية صالح منصور قال: معظم شركاتنا النسيجية لم يتوقف عن العمل خلال الأزمة وأي شركة يمكن الوصول إليها ولو تعرضت للاستهداف استمرت في العمل ومنها شركة الشرق للألبسة الداخلية التي تعرضت للقذائف الإرهابية وتم استهدافها أكثر من مرة، لكن الإخوة العمال استمروا في العمل ولم يتوقفوا يوماً واحداً على الرغم من وجود الشركة على خط النار حيث لا يبعد المسلحون عنها سوى أمتار ويعملون في ظروف سيئة جداً.

لا جديد في مجلس محافظة القنيطرة

غياب مازوت التدفئة عن تجمعات النازحين وصيانة المدارس أبرز المطالب

القنيطرة – الوطن

الجلسة الأخيرة لمجلس محافظة القنيطرة في دورته العادية السادسة للعام الحالي وربما تكون الأخيرة أيضاً لمرور أربعة أعوام وحسب طلب أحد أعضاء المجلس الذي طالب الأعضاء بضرورة تقييم عملهم ومدى رضاهم عن أدائهم طوال تلك الفترة، وهنا نؤكد أنه لا يهم مدى رضا عضو مجلس المحافظة عن نفسه وإنما المطلوب رضا أبناء المحافظة عن ممثليهم الذين انتخبوهم ليدافعوا عنهم، وغير ذلك فإن الطلبات التي تقدم بها الأعضاء عادية ومكررة ومنها غياب مادة المازوت عن تجمعات النازحين بريف دمشق كالكسوة الشرقي وقطنا وعرطوز، فقد أشار عضو المجلس بسام الشرعبي إلى أن عدد أبناء تجمع قطنا ٢٨٠٠ عائلة وهم محرومون من المازوت للتدفئة، أما وضع المدارس بالتجمع المذكور فهي تعد من أسوأ المواسم الدراسية وتعاني من نقص المعلمين والمدرسين وعدم قيام الموجهين التربويين والاختصاصيين بواجبهم وزياراتهم من باب رفع العتب والمطالبة بافتتاح صفين للسابع والثامن الأساسيين في مدرسة حي البركة علما أن المكان متوافر، في حين فايز العلي أكد أن المازوت لم يدخل تجمع الكسوة الشرقي منذ أربع سنوات من محافظة ريف دمشق، ومدارس التجمع بحاجة إلى مقاعد دراسية والطلاب (عالواقف) في صفوفهم، إضافة إلى ضرورة تزويد جميع مدارس التجمعات بأجهزة إنارة للدوام المسائي بسبب انقطاع الكهرباء، أما شكري شتيوي فمطالبه انحصرت بضرورة إجراء صيانة شاملة لجميع مدارس تجمع الدويلعة وإصلاح النوافذ والأبواب، على حين طالب صالح سويد بالمازوت لسرافيس تجمع البطيحة بعد طول المسافة التي يقطعونها من التجمع إلى دمشق والتوسط لشراء تركس وسيارة قلاب لمجلس البلدة لتردي واقع النظافة والمبالغ التي دفعها المجلس أكثر من قيمة التركس والسيارة، ومن المطالب المهمة ما طرحه علي الراضي حول تجمع جديدة الفضل الذي يتجاوز عدد سكانه ١٠٠ ألف نسمة وتحديد مدخل وحيد للتجمع وتأخر الطلاب والموظفين عن دوامهم والمطلوب فتح مدخل إضافي مع اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة من الجهات المعنية، إضافة إلى ضرورة مخاطبة وزير الكهرباء لتحقيق العدالة والمساواة في موضوع التقنين الكهربائي لجميع تجمعات النازحين بريف دمشق، وأخيراً دعم الوحدات الإدارية بمبالغ مالية لشراء المازوت لآلياتها كما طرحه عمر عمر.

رئيس مجلس المحافظة محمد صالح المحاميد طالب الأعضاء بضرورة زيارة جميع التجمعات ولقاء الأهالي والاستماع إلى همومهم ومعاناتهم ومدى توفير الخدمات المطلوبة في ضوء الإمكانات، لافتاً إلى أن أعضاء المجلس يجب أن يكونوا العين التي تنقل الصورة الحقيقية لهموم ومعاناة المواطنين لمعالجتها.

الإيجارات نار تكوي.. ٧٠ ألفاً إيجار شقة مفروشة في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

ما زالت الإيجارات ترتفع في السويداء دون مبررات منطقية حتى البنايات المشيدة منذ عشرات السنوات زاد أصحابها سعر الإيجار تماشيا مع موجة الارتفاعات ورغم مناشدة الأهالي تدخل الرقابة من الجهات المعنية إلا أن قانوناً واحداً لم يصدر ليحفظ للمستأجر حقه بعدم ابتزاز السماسرة له كما ضيع على أجهزة الإدارة المحلية الكثير جراء تلاعب المؤجر بقيمة عقد الإيجار حيث يتم تسجيل أرقام وهمية كبدل إيجار لا تصل إلى ربع قيمته الحقيقية.

ويشير أبو عبد القادر من عائلات حمص الوافدة في السويداء إلى أنه بدأ إيجار شقته المؤلفة من ثلاث غرف ومطبخ وحمام بـ١٦ ألفاً إلا أن الزيادات المتتالية أوصلت الإيجار إلى ٢٦ ألفاً علماً أن ما جرى تسجيله في عقد الإيجار في بلدية السويداء من المالك لا يتعدى ٨ آلاف كبدل إيجار أما أبو حسين من عائلات ريف حماة فقد رضي بغرفة ومطبخ في زاويتها بـ٦ آلاف إلا أنه بعد سنتين وصل بدل الإيجار إلى ١٠ آلاف مشكلا عجزاً كبيراً لا يتماشى مع دخله الشهري كعامل بناء يعمل ضمن ورشة لفترة معينة ثم يجلس أشهراً لإيجاد ورشة أخرى في حين يشير العروسان أمجد و رانيا من أبناء المحافظة إلى أنهما تعبا كثيراً من البحث والتفتيش عن شقة سكنية داخل المدينة بإيجار معقول إلا أنهما لما يصادفا شقة مفروشة بدل إيجارها الشهري يقل عن ٧٠ ألفاً حتى وجدا شقة مفروشة على أطراف المدينة بـ٤٠ ألفاً ريثما يسافران مؤكدين أن ما جرى تسجيله كبدل إيجار في العقد لا يتجاوز الـ١٥ ألف ل.س وطبعاً مع تهديد مالك الشقة أنه في حال تم التبليغ عن أي ضجة من القاطنين في البناء سيتم إخلاء الشقة فوراً؟

أبو عبدو من أهالي ريف دمشق أشار إلى أن الارتفاع المتتالي للإيجار شكل ضربة جديدة تم توجيهها للمواطن سواء ابن المحافظة أم الوافد إليها بعد الضربات المؤلمة التي تلقاها المواطن جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي أصابت عدواها أصحاب العقارات الذين راحوا يتبارون لزيادة الإيجارات مطالبا أن تؤخذ الأمور بجدية وأن تعالج بحكمة.

هذا وأشار جميع الأهالي ممن التقتهم «الوطن» إلى ضرورة وضع قوانين محددة لأسعار الإيجار تندرج على جميع الشقق السكنية حسب عدد غرفها وعمر البناء.

بدوره رئيس الاتحاد التعاوني السكني في السويداء طلال العراوي أشار إلى أن ارتفاع الإيجارات غير منطقي ولا يتناسب مع دخل المواطن في المحافظة موضحاً أن من يلجأ للإيجار هم أصحاب الدخل المحدود والحل يكون بتقديم الدعم المادي من خلال قروض ميسرة لغاية تلبية حاجة السكن لديهم.

وتشير رئيس مجموعة إسكان السويداء المهندسة نبال الظواهرة إلى أن الإيجارات غير منصفة في السويداء وفي جميع محافظات القطر على حد سواء موضحة أن وراء ارتفاعها في بعض الأحيان حاجة مالك العقار في ظل صعوبة الظروف المعيشية والغلاء ولكن في معظم الأحيان جاء الارتفاع تحت عنوان الاستغلال والابتزاز للأسف مؤكدة أنه حالياً لا يمكن وضع خطط مستقبلية للدولة لتأمين السكن وخاصة أن النسبة الأعلى من المستأجرين هم من الإخوة الوافدين الذين يحتاجون إلى حل إسعافي ولا يحتاجون إلى خطط والحل يكون بوجود قانون ناظم لعلاقة المؤجر بالمستأجر لمنع الاستغلال والابتزاز.

مازوت التدفئة يغطي ٨٧٪ من أحياء حمص

حمص- نبال إبراهيم

بهدف توزيع مادة مازوت التدفئة على المواطنين في مدينة حمص وريفها اعتمدت لجنة المحروقات برئاسة محافظ حمص طلال البرازي آلية جديدة لتنظيم وضبط عملية التوزيع من أجل تدارك حدوث النقص الذي حصل العام الفائت، حيث أصدرت لجنة المحروقات برئاسة المحافظ في وقت سابق قراراً ببدء توزيع مازوت التدفئة على الأسر في أنحاء المحافظة بدءاً من ١٥/٨/٢٠١٥ وفق الإحصائيات الرسمية المعتمدة وبمعدل ١٠٠ لتر لكل عائلة بما يضمن توزيع مخصصات كامل المرحلة الأولى.

واعتمدت الآلية الجديدة في توزيع مادة مازوت التدفئة التي أقرتها لجنة المحروقات بحمص على توزيع أحياء المدينة على محطات الوقود في المدينة والمحطات القريبة منها والقرى على محطات الريف لإيصال مازوت التدفئة للأسر بعد أن تم حصر عددها في كل حي وقرية عبر استخدام صهاريج المحطات نفسها لضمان سهولة الحركة.

ولقد بلغت نسبة توزيع مازوت التدفئة على الأسر حتى تاريخه ٨٧٪ في المدينة و٧٧٪ في مناطق الريف، وسيتم البدء بتوزيع الدفعة الثانية من المازوت فور الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى.

وللحد من عمليات السرقة أو التقصير، وجهت محافظة حمص جميع المحطات المكلفة توزيع مازوت التدفئة بالالتزام الدقيق بخطة التوزيع المعتمدة تحت طائلة اتخاذ العقوبات الرادعة بحق المقصرين أو المخالفين، كما طالبت اللجان الفرعية في ريف المحافظة بالإشراف على توزيع المشتقات النفطية وفق الإحصائيات المعتمدة.